القواعد العسكرية الأمريكية
في المغرب والوطن العربي وافريقيا

تعتبر القواعد العسكرية الأمريكية أداة فعالة في يد الامبريالية لتنفيذ مخططاتها العسكرية والسياسية الرامية إلى فرض هيمنتها بالعنف والقوة. وهذه المخططات التي تدخل في إطار ما تسميه الإدارة الأمريكية "بالاستراتيجية الوطنية" او "استراتيجية الأمن الوطني"، تحدد بعناية ودقة من طرف ما يسمى "مجلس الأمن الوطني"، بمساهمة أجهزة المخابرات و وزارتي الدفاع والخارجية. ويقوم هذا المجلس بالاشراف على التنفيذ العملي للاستراتيجية المحددة وتنسيق مختلف الأنشطة المتعلقة بها، السياسية منها والعسكرية.

واذا كانت الولايات المتحدة قد غيرت من أشكال التعبير عن استراتيجيتها العدوانية خلال مراحل الحرب الباردة ثم التعايش السلمي، فإنها لم تغير يوما ما من طبيعة (هذه الاستراتيجية) وأهدافها.

ولقد عادت في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات للتعبير الواضح والصريح والعملي عن حقيقة تلك الأهداف، بعد أن مهدت وحضرت الشروط السياسية والعسكرية للتصعيد من هجمتها وتهديدها لسلامة الشعوب والسلم العالمي بصفة عامة. وبات واضحا للعيان أن ما تسعى إليه الامبريالية الامريكية هو استعمال العنف والتدخل العسكري لادامة هيمنة الرأسمالية المستغلة، والتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب لفرض الأنظمة الأكثر رجعية على رأسها، ومنع أي تغيير اجتماعي سياسي يتعارض ومصالحها.

ويجد هذا التوجه تعبيره الملموس في إقامة وتعزيز الأحلاف العسكرية - السياسية في مختلف المناطق، والتحالفات والاتفاقات العسكرية الثنائية، والتواجد العسكري المباشر للقوات الامريكية فوق أراضي مختلف البلدان، وتعزيز وتقوية "قوات التدخل السريع"

القادرة على التدخل في مختلف أنحاء العالم، وفي تزويد عشرات البلدان التابعة بأحدث الأسلحة، وآستعمال قواتها المسلحة لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الأمريكية...

ومن أجل حفظ تلك المصالح الأساسية آعتبرت الولايات المتحدة عدداً من مناطق العالم "مناطق المصالح الحيوية" بالنسبة لها، أي تلك التي توجد فيها المواد الأولية الأستراتيجية أو التي تحتل مواقع جغرافية أساسية تعتبر أستراتيجية من أستراتيجية الهيمنة الامبريالية — وأعدت تجهيزات وقوات عسكرية هائلة من أجل "حمايتها". وتعتبر هذه القوات، "قوات التدخل السريع" كما أسلفنا، والتي أصبحت تضم اليوم أزيد من مئتي ألف جندي. وإذا كانت هذه "الفرق التأديبية" قد أعدت في بداية الأمر للتدخل في الشرق العربي والخليج، نظرا لحجم المصالح البترولية هناك، فإن مناطق تدخلها المحتمل قد وسعت فيما بعد إلى شمال إفريقيا، وإفريقيا الشرقية والوسطى. ولكي تتمكن هذه القوات من التدخل في مناطق توجد على بعد آلاف الكيلومترات من الولايات المتحدة، بسرعة وفعالية، كان من الضروري إيجاد قواعد عسكرية في عدد من النقاط الحساسة فوق الأراضي العربية وإفريقية

تعمل على المراقبة والتجسس بشكل دائم، وتستعمل كمحطات للتدخل السريع كلما اقتضت الضرورة...

في هذا الإطار، قامت بعثة أمريكية رسمية تابعة للكونغريس (لجنة القوات المسلحة) في ربيع الأسنة 1982، برحلة كان هدفها الرسمي هو "مراقبة بناء التجهيزات الخاصة بقوات التدخل السريع" وشملت كلا من المغرب ومصر وعمان وإسرائيل وكينيا وجزيرة موريس...

وليس من قبيل الصدف أن تكون أول محطة في زيارة البعثة هي المغرب... فقبل أيام معدودة كان النظام المغربي قد وقع على اتفاقية سرية مع الإدارة الأمريكية، يتم بموجبها إعادة تنشيط

القواعد العسكرية الامريكية بالمغرب وبناء أخرى جديدة في
من الشمال والجنوب، واستعمال وحق استعمال ويسمح
لقوات التدخل السريع باستعمال التجهيزات العسكرية والقواعد
الموجودة فوق التراب وفي المياه المغربية.

وبالرغم من أن الاتفاقية لم تكن الأولى من نوعها، بل أنها جاءت
في سياق عدد من الاتفاقيات المماثلة مع عدد من الانظمة العربية
والافريقية، إلا أنها أكتست أهمية بالغة بالنسبة للادارة
الأمريكية لأنها سمحت بتقنين إمكانية نقل القوات
العسكرية الامريكية عبر المحيط الاطلسي بالاعتماد على "محطة
المغرب" قبل التوجه للتدخل في المشرق العربي أو الخليج او
أفريقيا. وتنص الاتفاقية كما صرح بذلك أحد مسؤولي وزارة
الدفاع الأمريكية، على تواجد "خبراء عسكريين أمريكيين في القواعد
المغربية" واستعمال هذه الاخيرة من طرف القوات الامريكية
للقيام "بمناورات عسكرية دورية" بالمنطقة، كما كان الشأن بالنسبة
للمناورات التي نظمت فوق التراب المغربي وفي مياهه الشمالية، خلال
شهر نونبر 1982م (مناورات الخميسة)

ولقد تمكنت البعثة المذكورة من مشاهدة عمل الخبراء العسكريين
الأمريكيين و[illegible] ومن جزاتهم الرامية إلى فرق البناء [illegible] تكييف التجهيزات
العسكرية الأمريكية مع حاجيات التدخل السريع، انطلاقا من الاراضي
[illegible]
والمياه المغربية...

وكانت مصر والسودان البلد الثاني الذي زارته البعثة بعد المغرب،
بصفتها [illegible] البلد الأول
الذي كان نظامه سبّاقا إلى عقد الاتفاقات مع الولايات المتحدة
(اتفاقات كامب دافيد)
في شكل قواعد عسكرية وامكانيات لتدخل قواتها بالمنطقة. هذه
القوات التي تتواجد فوق التراب المصري بشكل دائم،
قامت غير ما مرة بمناورات ضخمة اكتست طابع الاستفزاز

الواغي ضد الامة العربية والشعوب الافريقية. في هذه الاثناء
وفي الوقت الراهن يوجد بشكل دائم فوق التراب المصري فريق
من قوات التدخل السريع يتكون من 1200 جندي مريني، مستعد
للتدخل العدواني في اي وقت وحين. وفي نفس الوقت عملت
الامبريالية الامريكية على إعادة تجهيز قاعدة رأس بناس فوق شاطئ البحر
الأحمر، لكي يطبع بإمكانها آستقبال طائرات النقل
العسكرية الضخمة من جهة، ومن جهة ثانية حوالي 16.000 جندي أمريكي
مسلح ومجهز ومستعد للعمل العسكري. ولقد جرت
أعمال مماثلة في مطار الدمازن في الجنوب الشرقي للسودان
لكي يطبع محطة أساسية في عملية نقل قوات التدخل السريع
نحو الخليج العربي أو في اتجاه افريقيا. والجدير بالذكر أن الاتفاقية
الثنائية بين النظام السوداني والولايات المتحدة قد شملت
بناء ثلاث قواعد عسكرية، واحدة منها بحرية واثنين جويتين. وعلى
إثر الاتفاقية شرعت فرق من قوات التدخل
السريع في إجراء تدريبات عينية حسب مناخ المنطقة وخصوصياتها،
وذلك بقاعدة "ود سيدنا" شمال الخرطوم. ويتم استبدال هذه الفرق
دوريا بفرق أخرى لكي يتدرب اكبر عدد ممكن من الجنود
الامريكيين بنفس الطريقة. (*)

الصومال

أما الصومال، فليس من المبالغة في شيء التأكيد على أنها
أصبحت بمثابة معسكر أمريكي، بموجب الاتفاقية التي وقعها النظام
الصومالي مع الامبريالية الامريكية. وتنص هذه الاتفاقية بشكل خاص
على بناء قاعدة بحرية وجوية أساسية بنواحي بربيرا،
حيث قدوم مئات الخبراء والجنود الامريكيين وقاموا بأعمال ضخمة
قد توسيع بناء وتوسيع مهابط الطائرات المخابئ الخاصة بالطائرات
العسكرية، وتوسيع مدرجات الإقلاع، وبناء المعدات الضرورية
لاستقبال البواخر الامريكية الكبيرة وإصلاحها عند الضرورة
وتموينها بكل ما تحتاج إليه من وقود وذخيرة... ولذلك بناء
مخازن واسعة، تجعل من هذه القاعدة ترسانة حقيقية

(*)

عمان والسعودية

ويتكامل دور القواعد العسكرية بمصر والسودان مع دور تلك الموجودة بسلطنة عمان، الذي يسمح موقعها الجغرافي بالتحكم الاستراتيجي في مدخل الخليج العربي. ويبلغ عدد القواعد العسكرية الامريكية فوق الاراضي العمانية البحرية منها والجوية، على الاقل تسعة، استعملت غير ما مرة من طرف الطائرات والبواخر العسكرية الامريكية. والجدير بالذكر أن هذه القواعد قادرة على استقبال الطائرات الاستراتيجية ب 52 وكذا الغواصات النووية.

ولقد وضعت الامبريالية الامريكية بالنسبة للعربية السعودية "برنامجا طموحا" من أجل "بناء قواعد عسكرية احتياطية مجهزة بشكل كامل ومستعدة للاستعمال من طرف القوات الامريكية" على حد تعبير صحيفة الواشنطن بوست. وبإنجاز هذا "البرنامج الطموح" الرامي إلى ايجاد بنية تحتية عسكرية أساسية بهذا البلد الغني، ستنتقل إلى عين المكان آلاف الجنود والخبراء للاقامة هناك بشكل دائم، والاشراف على إعادة التجهيز القواعد المتواجدة وبناء أخرى جديدة في كل من جدة على شاطئ البحر الاحمر، و آل جبيل في الخليج العربي، وفي مناطق أخرى.

ولقد نقلت الولايات المتحدة طائرات أواكس الشهيرة إلى القواعد الجوية بالسعودية لمراقبة مناطق واسعة من الشرق العربي. وفي حالة إقبال قوات التدخل السريع على عمليات عسكرية بالمنطقة، فإن هذه الطائرات ستستعمل كقيادة جوية، قادرة على ضبط وتوجيه تلك العمليات.

إسناد القواعد

وأداة أساسية في غطرسة الشغب والعدوان على الشعوب.

وإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية الثنائية تمنح رهن إشارة الولايات المتحدة أربع مطارات عسكرية صومالية...

إن الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله الصومال، يجعل الامبريالية الامريكية قادرة على إرسال قواتها، انطلاقا من قواعدها العسكرية بالصومال، للتدخل في الخليج العربي وفي مختلف أنحاء إفريقيا.

ولقد قامت عدة مرات بمناورات عسكرية ضخمة بالصومال كتلك التي تمت في أواخر سنة 1982 والتي ترأسها كل من الجنرال كينغستون قائد قوات التدخل السريع والأميرال لونغ قائد القوات الامريكية في المحيطين الهادئ والهندي، بهدف التأكد من حسن استعمال الاسلحة الامريكية الجديدة في "المناخ الافريقي"، ومن فعالية القوات وقدرتها على التحرك السريع للقيام "بعمليات تأديبية" ضد البلدان العربية والإفريقية، كمثل الهجوم على "التجهيزات الاقتصادية والعسكرية لبلد إفريقي يعادي سياسته المصالح الحيوية للولايات المتحدة" أو "إزالة قوات كبيرة في بلد غني بالمواد الأولية"، كما كانت عناوين التدريبات التي قام بها الطيارون والمارينز الأمريكان.

أما بالنسبة لكينيا وجنوب إفريقيا، فلقد وقعت أيضا على اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة سنة 1980، تمنح لهذه الأخيرة "تسهيلات عسكرية" فوق ترابها. وبموجب الاتفاقية، تم إعادة تجهيز ميناء كيليندني بمومباسا وإصلاحه وتحديد معداته وتوسيعها للسماح للبوارج العسكرية الأمريكية بدخوله بسهولة. وانتهت هذه الاشغال في نوفمبر 1982، حيث استقبل الميناء باخرتين حربيتين أمريكيتين...

وليست كينيا آخر حلقة في شبكة القواعد العسكرية التي تحاول الولايات المتحدة تطويق الشعوب الافريقية والعربية بها، بل ان هذه الشبكة تمتد إلى أقصى الجنوب الافريقي، حيث يعد النظام العنصري أداة مباشرة للعدوان الامبريالي.

وبهذا الصدد نشير إلى الزيارة التي قام بها وزير خارجية النظام العنصري للولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر 1982 للتوقيع على اتفاقية تنص على تجهيز القواعد العسكرية بجنوب افريقيا بالصواريخ الامريكية "توماهوك" النووية. ولقد صرح الوزير العنصري اثر ذلك، ان هذه الصواريخ "ستسمح لنا بتغويف ليس البلدان المجاورة فقط، بل كل البلدان الافريقية"... كما نشير إلى التصريح الذي أدلى به الكاتب العام للحلف الأطلسي السيد لوندس والذي قال: "يجب على جنوب افريقيا أن تتولى بشكل مباشر الدفاع عن المصالح الغربية بافريقيا"...

قاعدة دياقو قارسيا

ونحن بشبكة التطويق العسكري الامبريالي لافريقيا، لابد أن نشير كذلك إلى القاعدة البحرية والجوية الامريكية بدياقو قارسيا بالمحيط الهندي، والتي لها أيضا دور أساسي وخطير. ولقد وظفت الادارة الامريكية مئات الملايين من الدولارات لتجهيزها وتجديد معداتها باستمرار وأصبحت هذه القاعدة قادرة على استقبال الطائرات الامريكية الاستراتيجية ب 52 السيئة الذكر، والتي تمكنها انطلاقا من هذه القاعدة أن تصل إلى اي بلد افريقي في أقرب الآجال. وتوجد بها أيضا سبع مخازن ضخمة تضم مختلف الاسلحة الخفيفة منها والثقيلة، الكافية لتجهيز 12.000 جندي الذين يمكن نقلهم من الولايات المتحدة نحو القاعدة بدون معداتهم، ثم تسليحهم للتدخل في الوطن العربي أو افريقيا. هذا علاوة عن الاسلحة النووية الموجودة بالقاعدة والتي يمكن لقوات التدخل السريع أن تستعملها عند الضرورة.

النضال الوطني: واجب مقدس

هذه لمحة سريعة عن الشبكة المتكاملة التي تحاول بواسطتها الامبريالية الامريكية تطويق الشعوب الافريقية والعربية

ضمن استراتيجية معلنة، تستهدف السيطرة إدامة نهب خيرات تلك الشعوب، ومنع تحررها وإدامة استغلالها واستعبادها.

ولم نر من الضروري هنا، الالحاح على الدور المباشر والأساسي الذي تلعبه اسرئيل ضمن هذه الاستراتيجية، باعتبارها ليس مجرد قاعدة أو محطة تستعمل لأهداف العدوان الامبريالي، بل أنها في حد ذاتها ترسنة أمريكية متكاملة مبثوثة في الجسم العربي والافريقي، وأداة مباشرة للعدوان العسكري والسياسي لتنفيذ المخططات الامبريالية العسكرية منها والاستخبارية والسياسية، بل أن ذلك هو مبرر وجودها على الخريطة بوصفها كيانا استعماريا مباشرا.

ومن الواضح كذلك، أن جميع البلدان العربية والافريقية التي تتواجد فيها القواعد العسكرية الامريكية أو التي تسخر أجزاء من ترابها ومياهها لخدمة الاغراض الامبريالية العدوانية - بموجب الاتفاقات التي تمضيها أنظمتها العميلة - تعد بلدانا غير مستقلة، لا زال مطروحا على شعوبها وقواها الحية إنجاز أهداف التحرر وتحقيق السيادة الوطنية التي لا تقبل التجزيئة ولا المساومة. وضمنها توجد بلادنا.. حيث لازال الاستعمار المباشر جاثما على أجزاء هامة من ترابها، بعد مرور أزيد من ربع قرن على ما سمي بالاستقلال، وحيث تتمتع الامبريالية الأمريكية بقواعد وتسهيلات عسكرية هامة، حاول النظام باستمرار إخفاءها عن الرأي العام والشعب المغربي، ويحاول البعض تجاهلها أو السكوت عنها بدعوى "الاستجابة للقناعة الوطنية"!..

وأي قناعة "وطنية" تلك التي تسمح برهن السيادة الوطنية بكاملها وفتح الباب واسعا، ليس لتكبيل الشعب المغربي ونهبه واستغلاله وحسب، بل من أجل استعمال بلادنا جسرا للمخططات العسكرية والسياسية الامريكية في الوطن العربي وافريقيا.

وضمن الاستراتيجية الامبريالية العامة،

وفي هذا السياق تندرج الادوار الخطيرة التي يلعبها النظام المغربي، سواء اتجاه افريقيا حيث لم يتردد في اقحام قواتنا

المسلحة في التدخل في شؤون الشعوب، وحسم الوضع بالعنف والقوة لصالح الاستعمار الجديد والرجعية، كما حدث في الكونغو والزايير لاحقا، او بالنسبة للقلية العربية وما يلعب ضمنها من أدوار لسياسية "طليعية" غارقة في التبعية والرجعية، إلى جنب أنظمة السعودية ومصر خاصة.

إن أي مواطن ومناضل حقيقي لا يمكنه أن يقبل أو يسكت على واقع من هذا القبيل. كما أن مسألة السيادة الوطنية لا تقبل أي تأجيل أو تنظير. فهي واضحة وضوح الشمس، وهي فاتنة الساعة والنضال اليومي. وكل "التنظيرات" الثورية" التي تسعى إلى إخفاء الحقيقة عن الشعب وتلبس واقع الاستسلام والهيمنة، إنما هي مجرد مغالطات واخزعبلات، لأن النضال الوطني يأتي قبل "التقدمية" و"الثورية"، وهو واجب مقدس مطروح على كل مواطن مغربي، فما بالك بالمناضل التقدمي!!.

لنناضل كفا واحدا
من أجل جلاء القوات الامريكية
من أراضينا